المصـــــدر :	الوطن السعودية		
التـــاريخ :	20-03-2007	العـــدد :	2363
الصفحـات :	23	المسلسل :	168

خطاب حالة المملكة ومجلس الشورى

ماذا سيقول الملك عبدالله في خطاب حالة المملكة السنوي أمام مجلس الشورى. تساؤل عريض يتردد هذه الأيام بين معظم أعضاء مجلس الشورى وفي أوساط المهتمين بالسياسات العامة من إعلاميين ومتابعين داخل المملكة وخارج الحدود؟ وعلى ما يبدو، أن هذه الدرجة من الاهتمام والترقب العريضين لخطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز السنوي أمام مجلس الشورى مبررة بل ومفهومة لأن كل ما هو غير وارد في عرف إدارة السياسات العامة لبلد كالمملكة وارد جدا مع قيادي الإصلاح والشفافية والصيانة المستدامة والمتوازنة لأضخم مشروع تنموي عرف خارج دوائر الغرب المنتج .. فالخطاب الملكي السنوي أمام مجلس الشورى تحول مع عبدالله بن عبدالعزيز من لغة مناسباتية معتادة في الشأن الحكومي العام في علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدولة، لخطاب تشخيصي لحالة المملكة أشبه ما يكون بقوائم الجرد المتعارف عليها في برامج الحكومات أمام البرلمانات.. بل وأبعد من ذلك، وأهم وأكثر حساسية كونه يكشف عن طبيعة مناخ التفكير في رأس القيادة السياسية للبلد ومقاييس الرؤية المؤسسية للتعاطي مع الشأن المحلي العام وأولويات أجندة المصالح الحكومية في الداخل والخارج..مع قيادي مباشر عفوي وطليعي كالملك عبدالله من الوارد جدا أن يكون جل ماسيقال لأعضاء الشورى خارج حساباتهم بل وتوقعاتهم وبالتأكيد أنهائهم وبمعيار الخطاب الملكي العام القارط لأعمال السنة الثانية للمجلس والتي لم تترجم لبرامج عمل ومشاريع لا في الرؤوس ولا على أرض الواقع للأسف.

في ماذا سيتحدث الملك أمام مجلس لايزال يتعاطى مع دوره التشريعي والرقابي ضمن مواده النظامية وبشكل إستاتيكي /حرفي وغير قابل فيما يظهر للتماهي مع حسابات قيادي سبق وكشف في خطابه العام القارط عن معيارية غير مسبوقة وطنيا في إدارة الشأن العام وسياسات البلد داخليا وخارجيا، ستبقى مسألة مرتبطة في نظري إلى حد كبير بموقف القيادة السياسية للدولة من أداء المجلس نفسه في مرحلة التحولات المتسارعة التي تمر بها المملكة هنا والآن، وفيما إذا كانت الدولة تراهن بحسابات أكبر من توصيفات نظام المجلس ومواده التشريعية والرقابية التي ظلت تحول دون تحرك أكبر للمجلس في ممارسة السياسة العامة في البلد! بعد ما يقارب العام من الخطاب الملكي السنوي أمام مجلس الشورى، وبخارطة إنجازات المجلس المعتادة من مراجعة تقارير أداء المؤسسات الدولة وإجراء تعديلات نظامية على تشريعات قائمة ومعمول بها إضافة للتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وبمساحات شعبية وإعلامية أقل مما هو مطلوب في لاعب رئيس– أو هكذا يفترض– في صناعة السياسات العامة للدولة، لا أشك مطلقا في أن خطاب حالة المملكة حتما ما سيكون الشورى موضوعا رئيسا فيه مهما كانت الأولويات في ذهن القيادي عبدالله بن عبدالعزيز وبحكم ما عرف به خادم الحرمين الشريفين من تقدير خاص لأصحاب الاختصاص وذوي الخبرات من أبناء الوطن وما يمثله دوما في صناعة القرار من تعاط مؤسسي لا يسقط من الاعتبار سلطات ومسؤوليات أجيزة الدولة العادة وكبار التنفيذيين فيها ممن وثقت الدولة في كفاءتهم وقدراتهم، فلا ينتظر أن تحوي رسالة عبدالله بن عبدالعزيز لمجلس الشورى أية مضامين توجيهية و مباشرة لكيف وماذا وبأي شكل يتعاطى أو يفترض أن يتعاملى به المجلس مع نظامنا الاجتماعي السياسي/الاقتصادي الآخذ في التشكل هنا والآن.. فقبل أسابيع قليلة جاء على لسان الوزير غازي القصيبي ما مفاده أن الملك عبدالله يتحرج كثيرا من التعبير عن آرائه حتى في اجتماعات الحكومة الأسبوعية لكي يعطي قدرا عريضا من التداول بين كبار التنفيذيين في حكومته ثقة في ممارساتهم وللحيلولة دون التأثير مسبقا في قناعاتهم ومواقفهم كرئيس للحكومة.. أقول هذا وأنا على ثقة بأن لا يتوقع مجلس الشورى تسلم خارطة طريق لأدائه وحركته وأدواره في نظامنا السياسي بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية المؤسسية من يد الملك عبدالله في خطاب الحالة 1428/3/3هـ وأذهب ربما إلى أبعد من ذلك للجزم بأن خطاب حالة المملكة سيعيد التأكيد على أسماع أعضاء المجلس ما لم يحركوا به ساكنا في برنامجه الاستراتيجي لاستصلاح الأداء المؤسسي في أجهزة الدولة وتحرير الخدمة العامة من الفساد والمحسوبيات وهدر المال العام وإساءة استعمال النفوذ والسلطة وانعدام الولاء والمحاسبة على الإنتاجية..سيعيد عبدالله بن عبدالعزيز على أسماع أعضاء مجلس الشورى ما سبق وطرحه في خطاب حالة المملكة الفارط مسألة التنمية المتوازنة والمستدامة لكل أرجاء الوطن وأولوياتها في حسابات صانع القرار الوطني، خاصة وأن الدولة بحاجة ماسة في هذا الشأن لدار خبرة كمجلس الشورى في إعداد مسح حقيقي لمناطق المملكة الثلاث عشرة وقوائم جرد باحتياجاتها الصحية والتعليمية والاقتصادية والتأهيلية البشرية والمادية ووضعها بين يدي ولي الأمر..

من المؤكد أن الملك عبدالله سيعيد على مسامع مجلس الشورى مسألة محورية وبالغة الأهمية في توجهات الدولة والتي تتعلق بالتغيير والتطوير المنشود في مرحلة صيانة وتوازن التنمية في البلد. والتي على ما يبدو أنها لم تحظ بما تستحقه من اهتمام في أعمال ومنجزات المجلس خلال هذا العام المنصرم..هنا أنا أتساءل فيما إذا كان المجلس بأعضائه يتمثلون منطلقات محورية كهذه في تفكير ورؤية صانع القرار في الدولة؟! وفيما إذا كانت مفردات بهذا الحجم والمنطق تشكل قناعات وثقة ومن ثم أداء كل عضو في المجلس الموقر في مجمل المداولات والطروحات والمواقف التي يتبناها في عنه وهذا بطبيعة الحال يعيدنا لمسألة تعاطي المجلس مع الخطاب الملكي، والتي

إن تبني مجلس الشورى للخطاب الملكي السنوي مسألة في غاية الأهمية فيما إذا أراد المجلس أن يتحرر أكثر من هواجس النظام وألمواد ويباشر دوره الحقيقي في التنمية السياسية إلى جانب الدولة ويخدم البلد بالمبادرات القريبة من نموها..

على ما يبدو يتعاطى معه المجلس أشبه ما يكون ببرنامج خاص بالحكومة ليس ملزما للنواب ولا يؤطر عمل البرلمان ولجانه ولا يفترض التفكير في التماهي مع مرتكزاته لكونه رؤية ومسؤولية الحكومة وحدها ومنها البرلمان محاسبتها على أدائها لاحقا.. ونحن إن سلمنا بذلك كمنطلق يحكم عمل البرلمانات المحايثة لمجلس الشورى في الدول التي نظامها رئاسي أو حزبي تتقاسم فيه أجنحة السلطة الحكومة والمعارضة، فطبيعة نظامنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي هنا مفارقة تماما حيث عمل المجلس الرقابي والتشريعي لأداء الحكومة يرتبط بالملك مباشرة لا برئيس الحكومة كما هو الحال في العديد من الأنظمة.. وهذا يحيلنا بطبيعة الحال، للتساؤل وبألية الجرد المعتادة مؤسسيا، عن مدى قدرة مجلس الشورى من عدمها على رسم خارطة أدائه السنوي لأعماله تشريعيا ورقابيا تأسيسا على خطاب الملك السنوي فالمجلس هنا يستقبل بمنطق وقناعات صانع القرار بكل تأكيد في تعاطيه مع أداء مؤسسات الدولة رقابيا وتشريعيا، وبشكل قد يحرر المجلس من سطوة مواد نظامه أو على الأقل التفسيرات الضيقة لها، ويسهم شيئا فشيئا في انتزاعه للعديد من الصلاحيات الرقابية والتشريعية التي منحها بقوة النظام، علاوة على تقليص مساحات الحذر في تعاطي المجلس مع أدوار بعض الجهات الرقابية وربما التشريعية التي ولدت في ظروف وأدوار سابقة لظهور المجلس.. أقول إن تبني مجلس الشورى للخطاب الملكي السنوي مسألة في غاية الأهمية فيما إذا أراد المجلس أن يتحرر أكثر من هواجس النظام والمواد ويباشر دوره الحقيقي في التنمية السياسية إلى جانب الدولة ويخدم البلد بالمبادرات القريبة من نموها كمجتمع ومؤسسات في مرحلة يقودها رجل لا حدود لطليعيته وبعد رؤيته في تحويل المملكة لبلد منتج ومؤثر في حسابات القرار العالمي..

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 20-03-2007 العـــدد : 2363
الصفحـات : 23 المسلسل : 168

عبدالله الطويرقي*

ومن تافلة القول هنا، أن خطاب خادم الحرمين الشريفين أمام مجلس الشورى لن يغفل الإشادة كما هي سجيته- يحفظه الله- في إعطاء كل ذي حق حقه وفي إنصاف أبناء هذه البلاد الأوفياء ممن خدموا في دورات المجلس المنصرمة، وتثمين ما بذلوه من جهود مع الدولة في تنمية نظامنا الاجتماعي المؤسسي خلال عقد ونيف من عمر المجلس.. لكن وهذا فيما يبدو المهم هنا، ويتمثل في توقف الكثيرين داخل المجلس وخارجه عند حدود كلمات الثناء من رأس السلطة السياسية في البلد، وتصور أن المجلس يحظى بدعم وتأييد القيادة فيما أداد في مرحلة سابقة والتقنيس على ذلك للقادم من الأيام. وبشكل لربما أوقف عجلة حراك المجلس الطبيعية تماشيا مع ما يعايشه البلد من تنمية وتحديث بإيقاع متسارع يوما بعد آخر ليجد نفسه خارج معادلة صناعة السياسة العامة للبلد.. هذا الجانب بطبيعة الحال، يثير مسألة مفصلية في عمل مجلس الشورى للمرحلة القادمة، وتتمثل في قدرته على الاستشراف والرصد لمتغيرات عضويتنا في منظمة التجارة العالمية التي لا تحتمل العشوائية والتقارير الحكومية المفرغة من أية مؤشرات ومعيارية بحثية دقيقة وصارمة لضبط الأداء المؤسسي محليا.. احتياجاتنا في مرحلة العولمة وتوسع خارطة مصالحنا في عالم التجارة الحرة تستوجب مبادرة مجلس الشورى لتبني معيارية رقمية في تعاطيه مع واقعنا الاجتماعي السياسي/ المؤسسي والإنتاجي بعيدا عن معايير تقارير الكلاميات والخطابية الإعلامية المعتادة في أداء مؤسساتنا وتوجيه بوصلة نموذا وأدائنا في مرحلة المنافسة العسيرة هذه من وقت لآخر.. ومسؤولية مجلس الشورى في هذا السياق تبدأ من داخله مرورا بالجهات والأجهزة التي يتعامل بها رقابيا وتشريعيا ونهاية بما يخرج منه من تقارير وقرارات وأنظمة وتشريعات لولي الأمر.. مسؤولية المجلس اليوم التأسيس للجنة للمستقبليات والرصد لجل واقعنا المؤسسي الفقير بحثيا وغير المرشد في دورات العمل والإنتاج وإعادة تأهيله بما يواكب طموحاتنا الجامحة.. فالمجلس اليوم أكثر من غيره على اطلاع كامل بطبيعة واقعنا المؤسسي سواء من خلال ما توافر له عبر عقد من الزمان من مواد خام تعكس أوضاع الأداء المؤسسي وطبيعة التفكير القيادي لكبار التنفيذيين في الحكومة علاوة على ما بمقدوره الحصول عليه ذاتيا بالبحوث والدراسات الإدارية والتنظيمية والتشريعية، أقول بمقدور المجلس أن يوسع من دوائر ممارساته بشكل مؤثر ومقنع للقيادة السياسية ويرفع من أسهم حضوره وتقديره بين كبار التنفيذيين في قطاعات الحكومة، وبالتأكيد تعزيز مكانته الشعبية داخل البلد وخارجه.. نحن بلد خال من مراكز التفكير وفرق العمل الاستراتيجية للأسف، ووضعنا سواء فيما يتعلق بمصالح السياسة الخارجية أو هموم نموذا الفردية والمجتمعية و بخارطة حساباتنا التوسعية بانضمامنا لمنظمة التجارة من غير الطبيعي أن يتخلى عنه مجلس الشورى، خاصة وهو الوحيد الذي صادق على انضمامنا ويعرف قبل غيره حجم التهيئة والتأهيل الذي تحتاجه البلد كأنظمة وقوانين وتشريع لمؤسسات مجتمع مدني ووعي مجتمعي، وقبل هذا وذاك التبعات التي تتطلبها عضويتنا.. عام تقريبا انصرم على انضمامنا للمنظمة العالمية وليس هناك من جهة مسؤولة عن هذه العضوية..

لا يساورني أدنى شك، بأن مجلس الشورى اليوم مطالب أمام قيادة طليعية بهذا الحجم بالانعتاق من حالته الوظيفية لحالة نيابية حقيقية في التفكير وفي دورات العمل الرقابي والتشريعي، وبمزيد من الانفتاح على الواقع الاجتماعي الحقيقي للبلد والاشتغال على بيئة لا تعترف كثيرا بشروط الأمس وبتخوم البارحة.. ولا إخال أن قياديا شجاعا ويقود المملكة اليوم بكل هذا الحماس والرؤية الثاقبة يتردد بأي حال من الأحوال في تمكين هذا المجلس من ممارسة دور مبادر ويليق بطموحات المرحلة متى ما اقتنع المجلس بذلك.

* كاتب سعودي
Twergy@alwatan.com.sa